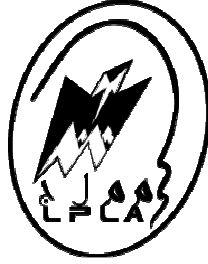


جامعة مولود معمري-تيزي وزو
مخبر الممارسات اللغوية



مجلة

الممارسات اللغوية

العدد الخامس (05)

2011

تجربة مكتب تنسيق التعريب

في

رصد المصطلحات وتوحيدها

د. علي القاسمي

مكتب تنسيق التعريب - الرباط

نشأة مكتب تنسيق التعريب: حالما عاد الملك محمد الخامس من منفاه إلى وطنه وانتزع المغرب استقلاله من فرنسا سنة 1956، توجّهت الجهود المخلصة إلى تعريب التعليم و الإدارة في البلاد، بعد أن فرض المستعمر الفرنسي لغته الأجنبية لغةً رسميةً تُستعمل في جميع أنشطة الحياة العامة، وبعد أن انقطع استعمال اللغة الوطنية عقوداً طويلةً من السنين.

ولهذا سارعت المملكة المغربية، بعد الاستقلال، إلى إنشاء مؤسستين

للتعريب:

الأولى، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الذي أنشئ في الرباط سنة 1960 للمساعدة في تعريب الإدارة والتعليم في البلاد، أو كما ورد في نظام تأسيسه: "خدمة اللغة العربية وتحديث أدواتها باعتبارها عنصراً أساسياً في تحديد الشخصية الوطنية والهوية الثقافية لمغرب ما بعد الاستقلال" وقد تولّى إدارة هذا المكتب اللغوي المغربي المعروف الأستاذ أحمد الأخضر غزال.

الثانية، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الذي أنشئ في الرباط سنة 1961، ليستفيد المغرب من جهود الدول العربية الأخرى التي سبقته في الاستقلال وفي استعمال اللغة العربية في التعليم والإدارة والحياة العامة والأخذ بما عربّته من مصطلحات علمية وتقنية، من أجل الحفاظ على وحدة

المصطلح العربي واللغة العربيّة العلمية. وتولّى إدارة هذا المكتب العالم المغربي المشارك الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله.

وقد يبدو غريباً أن تُشَيِّ دولةٌ واحدةٌ مؤسّستين للتعريب خلال عامٍ واحدٍ فيتبادر إلى الذهن، أول وهلة، أن هذه الدولة حريصة على إحياء لغتها الوطنية واستعمالها بدل لغة المستعمر القديم. ولكن النظر المدقّق يدلُّنا على أنّ لكلِّ واحدٍ من هذين الحدثين دلّالته ومغزاه. فإنشاء "معهد الدراسات والأبحاث للتعريب" يعني أن استقلال الدولة لا يعدّ ناجزاً ما لم تستقلّ ثقافياً بحيث تكون لها سياساتها الوطنيّة المستقلّة، الثقافيّة والتربويّة والتعليميّة والإعلاميّة والعلميّة بلغتها الوطنيّة. وأمّا إنشاء "المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ" فيعني أنّ اللغة العربيّة هي ليست لغة قطرٍ عربيّ معيّن، وإنّما هي لغة التواصل المشتركة للأمة العربيّة في جميع أقطارها، وهي أداة نقل تراثها من جيلٍ إلى جيلٍ منذ عشرات القرون. ويستلزم بقاء التواصل المشترك بين الشعوب العربيّة واستمرار تراثها الثقائيّ في تراكمه ونموه النوعيّ، ألا ينفرد قطرٌ من الأقطار في استعمال مصطلحاتٍ علميّةٍ أو تقنيّةٍ لا تُستعمل في قطرٍ آخر، وإنّما ينبغي أن تتفق جميع الأقطار على التسميات الجديدة لتبقى العربيّة موحّدة. ولما كانت المفاهيم في تزايد وتطور دائمين، أصبحت عملية تنسيق هذه التسميات والمصطلحات عملية دائمة. ومن هنا سُمي المكتب بالمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ.

لم تكن هذه الفكرة غائبة عن النخبة الثقافيّة والسياسية التي سعت إلى تأسيس جامعة الدول العربيّة، و لهذا فقد نصّت المادة الحادية عشرة من المعاهدة الثقافيّة التي وافق عليها مجلس الجامعة عام 1945، على وجوب توحيد المصطلحات باللغة العربيّة، كما نصّ ميثاق الوحدة الثقافيّة الذي أبرمه مجلس جامعة الدول العربيّة سنة 1964 على ضرورة توحيد المصطلحات العلميّة والحضاريّة ودعم حركة التعريب.

ولهذا كله أدركت جامعة الدول العربية أهمية الغاية التي يتوخاها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، فضمته إلى أمانتها العامة سنة 1969، ثم ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند إنشائها في إطار جامعة الدول العربية عام 1972 وأصبح اسمه "مكتب تنسيق التعريب"⁽¹⁾.

أهداف "مكتب تنسيق التعريب": يمكن إجمال الأهداف المُسطرة في الوثائق التأسيسية لمكتب تنسيق التعريب بالرباط في غاية واحدة هي: تيسير استعمال اللغة العربية في التعليم والإدارة بدلاً من اللغة الأجنبية، وعلى الأخصّ تعريب التعليم في جميع مراحل ومستوياته ومختلف تخصصاته. ومن هذه الغاية يتفرّع هدفان رئيسان هما:

- إغناء اللغة العربية بالمصطلحات العلمية والتقنية،

- تنسيق هذه المصطلحات مع ما يُستعمل في بقية الأقطار العربية من أجل توحيدها، بحيث يكون المصطلح العربي موحّداً.

وبطبيعة الحال يتفرّع عن هذين الهدفين أغراضٌ متعددة، مثل: القيام بالدراسات والبحوث، وتنظيم ندواتٍ علميةٍ، وعقد مؤتمرات التعريب، ونشر المعاجم المتخصصة وغير ذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف كان على مكتب تنسيق التعريب أن يرصد في تلك المرحلة نوعين من المصطلحات:

أولاً، المصطلحات الأجنبية المستعملة في المناهج المدرسية في التعليم والمصطلحات الأجنبية المستعملة في الإدارة المغربية.

ثانياً، المقابلات العربية لتلك المصطلحات الأجنبية، أيما كانت تلك المقابلات، خاصة ما لقي قبولاً منها وشاع في الأقطار العربية.

منهجية المكتب لتحقيق أهدافه: كان من حسن حظّ مكتب تنسيق التعريب أن تولّى إدارته احد علماء المغرب الأفاضل المناضلين من أجل استقلال البلاد هو الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله، أطال الله في عمره. وكان همّه الأوّل إيجاد المصطلحات العربيّة الموحّدة اللازمة لتأليف كُتبٍ مدرسيّة بالغة العربيّة تحلّ محلّ الكُتب المدرسيّة الفرنسيّة المستعملة في المغرب. فقد كانت الفرنسيّة لغة التعليم في جميع مراحل (الابتدائيّ والثانويّ والعاليّ) في المملكة المغربيّة آنذاك. فاضطلع بتنظيم المؤتمر الأوّل للتعريب في الرباط سنة 1961 ودعا جميع الأقطار العربيّة للمشاركة فيه، من أجل وضع خطة عمل المكتب وتنسيق التعاون فيما بينها.

وبعد أن أُلحق المكتب بجامعة الدول العربيّة سنة 1969، وضع المكتب بناءً على توصيات المؤتمر الأوّل للتعريب ومقرّرات جامعة الدول العربيّة، خطةً تهدف إلى توفير المصطلح العلميّ العربيّ الموحّد لمراحل التعليم المختلفة. وتتألّف هذه الخطة من ثلاث مراحل رئيسة هي:

- 1- تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم العامّ (الابتدائيّ والثانويّ).
 - 2- تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم المهنيّ والتقنيّ.
 - 3- تنسيق مصطلحات موضوعات التعليم العاليّ.
- وتتمّ عملية تنسيق المصطلحات باتّباع الخطوات التالية:
- أ- جرد المصطلحات الفرنسيّة (أو الانكليزيّة) المُستعملة في الكُتب المدرسيّة حسب الموضوعات.
 - ب- إيجاد المقابلات العربيّة المختلفة المستعملة في الأقطار العربيّة ووضعها إزاء المصطلحات الانكليزيّة والفرنسيّة.
 - ج- إعداد مشروع معجم لمصطلحات كلّ موضوع يشتمل على المصطلحات الانكليزيّة والفرنسيّة، ومقابلاتها العربيّة المستعملة في مختلف الأقطار العربيّة. (الانكليزيّة لغة الانطلاق).

د- توزيع مشروع المعجم على الدول العربيّة لإبداء الملاحظات.

ه- تنسيق ملاحظات الدول العربيّة، ثمّ عقد ندوةٍ أو أكثر تضمّ متخصصين ولغويين من وزارات التربية والتعليم والمجامع اللغويّة والعلميّة في الأقطار العربيّة لدراسة مشروع المعجم المنسق وتعديله وتفضيلٍ مقابلٍ عربيٍّ واحدٍ لكلِّ مصطلحٍ أجنبيٍّ. (وأحياناً يحتفظ بمقابلين عربيين).

و- عرض مشروع المعجم المعدّل على مؤتمرٍ للتعريب تُدعى إليه جميع الدول العربيّة، من أجل دراسة المشروع وتعديله وإقرار مقابلٍ عربيٍّ واحدٍ لكلِّ مصطلح، يكون هو المقابل الموحد.

ز- نشر المعجم الموحد لمصطلحات ذلك العلم وتوزيعه على الدول العربيّة. وفي اختيار الموضوعات تمّ تفضيل الشروع بالموضوعات العلميّة والتقنيّة على الموضوعات الإنسانيّة والأدبيّة.

مجلة "اللسان العربي" ورصد المصطلحات الجديدة: أصدر المكتب مجلّةً حوليّةً (سنويّة) عنوانها "اللسانُ العربيُّ"، ظهر العدد الأوّل منها سنة 1964، ويقع في 160 صفحة وطبع منه 3000 نسخة. وأخذ عدد صفحاتها والنسخ المطبوعة منها في الازدياد حتّى تجاوز عدد صفحاتها الـ 600 صفحة وعدد النسخ المطبوعة منها 7000 نسخة وأخذت تصدر في مجلّدين في كلّ سنة حتّى انتهت مهمة الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله في إدارة المكتب (سنة 1983)، فانحسرت المجلة في جزء واحد، وأخذت بالتناقص في عدد صفحاتها وعدد النسخ المطبوعة منها حتّى بلغت حوالي 200 صفحة فقط، ولا يطبع منها أكثر من 2000 نسخة.

ولكنّ المجلّة في جميع أحوالها، حافظت على تقليد سنّه الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله يتمثّل في تخصيص نصف المجلّة الأوّل لنشر البحوث والدراسات في اللسانيّات والترجمة والتعريب والمعجميّة وعلم المصطلح وتخصيص النصف الثاني لنشر مسارد أو قوائم مصطلحيّة يبعث بها أساتذة

جامعيّون أو متخصصّون في مختلف العلوم والفنون من جميع أنحاء الوطن العربيّ بل من جميع أصقاع العالم.

ويكمن الإبداع في تخصيص النصف الثاني من المجلّة للقوائم المصطلحيّة في إيجاد مرصد لما يستجدّ من مصطلحات. فأساتذة الجامعات الذين تلقّوا علومهم في الغرب وعادوا إلى الوطن العربيّ، يحسّون بالحاجة إلى تعريب مصطلحات المفاهيم المستجدّة التي اكتسبها إلى اللغة العربيّة، فيقومون بإعداد قوائم مصطلحيّة متخصصة، وهنا تفتح لهم مجلّة "اللسان العربيّ" صدرها لتضمّ هذه المصطلحات إلى ذخيرة المكتب.

ولنضرب أمثلة من هذه القوائم المصطلحيّة من عددين من أعداد "مجلّة

اللسان العربيّ" هما العدد السابع (1970) والعدد التاسع والخمسين (2005):

أولاً، في الجزء الثاني من العدد السابع (1970)، نجد ما يلي: المصطلحات الرياضيّة للدكتور محمد واصل الظاهر (العراق)، الجديد في ألفاظ الحضارة للأستاذ محمود تيمور (مصر)، مقارنات بين المصطلحات القانونيّة العربيّة والأجنبيّة، للأستاذ عبد الرحيم بن سلامة (المغرب)، مصطلحات العنفات (الطوربيدات) للأستاذ كيفورك ميناجيان (الاتحاد السوفياتي)، مصطلحات فلسفيّة، للأستاذ تيسير شيخ الأرض (سوريا)، إلخ.

وإذا ألقينا نظرة على المصطلحات الرياضيّة التي أعدها واصل الظاهر عميد كلية العلوم في جامعة بغداد آنذاك نجد المصطلح التالي، مثلاً:

"معادلة مائزة" «Characteristic equation»

وإذا ألقينا نظرة على "المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك" الذي صدر في تونس سنة 1970 والذي يدمج معاجم الرياضيات في التعليم العامّ والرياضيات البحتة والتطبيقيّة والرياضيات العامة ومعجمي الفلك في التعليم العامّ والتعليم العالي التي صادقت عليها مؤتمرات التعريب الثاني والثالث والرابع، والذي تمّ إعداده طبقاً لتوجّه المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم في

دمج المعاجم ذات الموضوع الواحد في معجمٍ واحدٍ، نجد أنَّ المصطلح المذكور ورد على الشكل التالي:

«معادلة مائزة» / **équation caractéristique (eng.)**

من هنا نستطيع أن نستشف أنَّ المقترح الذي قدّمه الدكتور محمد واصل الظاهر قد قُبل من حيث المبدأ ولكنّه خضع لتصحيح لغويٍّ فأصبح «معادلة مميّزة» بدلا من "معادلة مائزة"، لأنَّ اسم الفاعل من الفعل الرباعي "ميّز"، حسب القواعد الصرفية للغة العربيّة، هو "مميّز" وليس "مائز". وهذا التصويب هو نتيجة سياسة المكتب في إشراك أهل الاختصاص وعلماء اللغة ومستهلّكي المصطلحات في اللجان التي تتسقّ المصطلحات وتوحّدها.

في قائمة المرحوم الأستاذ محمود تيمور "الجديد في ألفاظ الحضارة" نجد المصطلح التالي:

"الحاسبة الالكترونية أو العقل الالكتروني" « Electronic Computer »

ولكننا إذا بحثنا في "المعجم الموحد لمصطلحات المعلوماتية" الذي صدر في الدار البيضاء سنة 2000، نجد أنَّ المصطلح ورد على الوجه التالي:

"حاسوب (Eng)/ordinateur computer"

ويعود الاختلاف إلى أنَّ المرحوم محمود تيمور سجّل بأمانةٍ المقابلين العربيّين اللذين استُخدما في المشرق في الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين وهما "الحاسبة الالكترونية" و"العقل الالكتروني" في مقابل المصطلح الإنجليزي Computer Electronique، في حين كان المغرب يستخدم مقابلين للمصطلح الفرنسي ordinateur هما مصطلح "النظامة" الذي وضعه الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله مدير مكتب تنسيق التعريب، ومصطلح "الرتابة" الذي وضعه الأستاذ أحمد الأخضر غزال مدير مركز الدراسات والأبحاث للتعريب. ولم يُكتب لأيٍّ من هذين المصطلحين القبول والشروع. وللخروج من هذا المأزق قرّر الأستاذ الأخضر غزال أن ينطلق من المصطلح الإنجليزي الذي سقط نصفه الأول

للاقتصاد في اللغة والسرعة في استعمالها وأصبح Computer فقط، فوضع مصطلح "حاسوب"، الذي كُتب له القبول والشيوع في الوطن العربي تدريجياً. وإذا نظرنا إلى أسباب شيوع هذا المصطلح العربي، نجد أن بعضها يعود إلى وزن "فاعول" وهو وزن يصلح للآلات الثقيلة أو ذات القوة العالية مثل ناعور وصاروخ إضافة إلى يسر تداول مصطلح (حاسوب) المؤلف من كلمة واحدة وسهولة الاشتقاق منه بعكس المقابلين العربيين "الآلة الحاسبة" و"العقل الإلكتروني" المؤلف كل واحد منهما من كلمتين. أذكر أن مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته لسنة 2007، كان ينظر في وثيقة تشتمل على مجموعة من مصطلحات منها المصطلح Computer ومقابله "الآلة الحاسبة"، فاقترح بعضنا من غير المصريين استعمال "حاسوب"، فاعتذر الإخوة المصريون عن قبول المقترح بسبب قدم استعمال مصطلح "الآلة الحاسبة" وشيوعه في مصر. بيد أن بعضنا نبه إلى أن الوثيقة ذاتها تستعمل في مواضع أخرى المصطلحات "حاسوبي" و"حوسبة" و"معلومات محوسبة" إلخ. وهي مصطلحات مشتقة من "حاسوب". وهكذا وافق المجمع على قبول مصطلح "حاسوب".

ثانياً، في العدد التاسع والخمسين من مجلة "اللسان العربي" (2005)، نجد قائمتين مصطلحيّتين هما: معجم مصطلحات المياه للدكتور محمد طيبي (الجزائر)، ومعجم مصطلحات تعويض الأسنان للدكتور فؤاد الذاكري (سوريا).

وإذا قارنا بين قائمة الدكتور محمد طيبي و"المعجم الموحد لمصطلحات المياه" الذي صدر في الدار البيضاء سنة 2000، نجد، بطبيعة الحال، أن المعجم الموحد أكثر شمولاً ودقّةً، ولكُنّا في الوقت نفسه نلاحظ أن الدكتور محمد طيبي قد ذكر في قائمته التي تتطرق من اللغة الفرنسية فقط، بعض المصطلحات التي أغفلها المعجم الموحد أو التي استجدت بعد انتهاء العمل فيه. ومن أمثلة تلك المصطلحات:

Algue(s)	طحلب (طحالب)
Alimentation automatique,	تغذية آلية، تغذية تلقائية
Aménagement de l'eau,	تدبير المياه، تنظيم المياه
Amerrissage,	هبوط على الماء
Ancre flottante,	مرساة عائمة
Anticongelateur,	مضاد للتجمد
Anticorrosif,	مضاد للصدأ
Antiseptique,	مطهر
Appareil à distiller,	جهاز التقطير
Appareil à pulvériser,	جهاز الرش
Appareil d'absorption,	جهاز الامتصاص
Appareil de projection,	جهاز القذف
Aquaculture,	زراعة مائية
Etc.	إلخ.

ولاشكَّ أنَّ اللجان التي ستعمل على تحديث المعجم الموحَّدة وإضافة التعريفات إلى مصطلحاتها، ستستفيد من تلك القوائم المصطلحيَّة. من هنا يتبيَّن لنا أن اضطلاع مجلة "اللسان العربي" بنشر القوائم المصطلحيَّة التي يعدّها أساتذة الجامعات العربيَّة وأصحاب الاختصاص هي طريقة فذَّة في رصد المصطلحات المستجدة أو المصطلحات التي أغفلتها المعاجم الموحَّدة التي أقرَّتها مؤتمرات التعريب.. وبطبيعة الحال، يمكن أن يُردَّ على هذا القول بأنَّ معاجم المصطلحات الموحَّدة هي انتقائيَّة ولا يمكن أن تضمَّ جميع مصطلحات المجال العلميِّ. بيد أن مجرد ورود تلك المصطلحات المغفلة في قوائم أهل الاختصاص تعني أنها ذات قيمة علميَّة، وأنَّهم شعروا بضرورة تعريبها؛ وتعني كذلك أنَّ مكتب تنسيق التعريب يدرك أن العمل المصطلحي عمل دائم مستمرّ

يتطلب رسداً دقيقاً ومتابعة عن كثب، ولهذا فهو ينشر في مجلته قوائم مصطلحية حتى في الموضوعات التي صدرت معاجمها الموحدة.

مؤتمرات التعريب ورد المصطلحات: تقرّر عقد مؤتمر التعريب كل أربع

سنوات، بحيث يعدّ المكتب مشاريع المعاجم المطلوبة خلال أربع سنوات ثمّ يعرضها على المؤتمر. وهكذا عقدت عشر مؤتمرات للتعريب على الوجه التالي:

- **مؤتمر التعريب الثاني، الجزائر 12- 1973/12/20** لدراسة وإقرار مشاريع معاجم موحدة لمصطلحات موضوعات التعليم العامّ في: 1- الرياضيات، 2- الطبيعة (الفيزياء)، 3- الحيوان، 4- الكيمياء، 5- النبات، 6- الجيولوجيا (وقد تولّى المجمع العلميّ العراقيّ طباعة المعاجم الثلاثة الأولى وتولّى مجمع اللغة العربيّة بدمشق طباعة المعاجم الثلاثة الباقية، وتمّ نشر هذه المعاجم الستة بين سنتي 1976 و1979، ويبلغ مجموع مصطلحات هذه المعاجم الستة 14427 مصطلحاً.

- **مؤتمر التعريب الثالث، طرابلس - ليبيا 7- 1977/02/16** لدراسة مشاريع معاجم موحدة في موضوعات التعليم العامّ هي: 1- الجغرافيا، والفلك (المجموعة الأولى)، 2- التاريخ، 3- الفلسفة والمنطق وعلم النفس، 4- الصحة وجسم الانسان. كما درس هذا المؤتمر مشاريع معاجم موحدة في موضوعات التعليم العالي هي: 5- معجم الإحصاء، 6- معجم الفلك (المجموعة الثانية) 7- معجم الرياضيات البحتة والتطبيقية. وقد تولى المكتب طباعة هذه المعاجم ونشرها وتوزيعها. ويبلغ مجموع مصطلحات هذه المعاجم 10583 مصطلحاً.

- **المؤتمر الرابع، طنجة 20- 1981/22** درس مشاريع معاجم موحدة في موضوعات التعليم المهنيّ والتقنيّ هي: 1- الكهرباء، 2- هندسة البناء 3- المحاسبة، 4- التجارة، 5- الطباعة، 6- النجارة، 7- البترول 8- الجيولوجيا، 9- الحسابات الإلكترونية (وهذا المعجم الأخير أعدته المنظّمة العربيّة للعلوم الإداريّة بالتعاون مع المكتب). وقد أوصى المؤتمر بإجراء

تعديلات وإضافات إلى المعاجم الثمانية الأولى، فشُكِّلت لجان عربيّة متخصصة لإنجاز ذلك، ثم قام المكتب بطباعة تلك المعاجم طبعة محدودة ووزعها على جهات الاختصاص. ويبلغ مجموع مصطلحات هذه المعجم 28691 مصطلحاً.

- **المؤتمر الخامس، عمّان 21- 1985/25** درس وأقر مشاريع معاجم موحّدة في موضوعات التعليم العالي هي: 1- معجم الفيزياء النوويّة 2- معجم التربية، 3- معجم الاجتماع والانتربولوجيا، 4- معجم الفيزياء العامّة، 5- معجم الكيمياء العامّة، 6- معجم اللسانيات، كما درس المؤتمر وأقرّ معاجم أعدتها جهات مختصة بالتعاون مع المكتب هي: 7- معجم الألعاب الرياضية (أعدّه الاتحاد العربيّ للألعاب الرياضية). 8- المعجم العربيّ الزراعيّ (أعدّته المنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة)، 9- المعجم العربيّ للمصطلحات والتعاريف الإحصائيّة والديمغرافيّة (أعدّه المركز العربيّ للإحصاء والتوثيق) 10- القاموس العامّ لمصطلحات السكك الحديدية (أعدّه الاتحاد العربيّ للسكك الحديدية). ويبلغ مجموع مصطلحات هذه المعاجم 40096 مصطلحاً.

وفي حين أنّ المعاجم الأربعة الأخيرة تمّت طباعتها من قبل الجهات التي أعدتها، فإنّ الأولى التي أعدها المكتب لم تُطبع، بسبب قرار المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم بطباعة جميع معاجم مؤتمرات التعريب بحيث تُدمج جميع المعاجم ذات الموضوع الواحد. وقد تمّ ذلك لاحقاً.

- **مؤتمر التعريب السادس، الرباط 26- 1988/30** درس وأقر مشاريع معاجم موحّدة عامّة موسّعة هي: 1- معجم الاقتصاد، 2- معجم الجغرافيّة 3- معجم الموسيقى، 4- معجم الآثار، 6- معجم القانون. ويبلغ مجموع مصطلحات هذه المعاجم 10465 مصطلحاً.

- **المؤتمر السابع، الخرطوم 1/23- 1994/2/1** درس وأقرّ مشاريع المعاجم الموحدة التالية: 1- معجم السياحة، 2- معجم الزلازل، 3- معجم الطاقات المتجدّدة، 4- معجم البيئة.

- مؤتمر التعريب الثامن والتاسع، مراكش 4- 1998/8 . درس وأقرّ مشاريع المعاجم الموحدة: 1- معجم التقنيّات التريويّة، 2- معجم الفنون التشكيلية، 3- معجم الإعلام، 4- معجم الاستشعار عن بُعد، 5- معجم الأرصاد الجوية، 6- معجم علوم البحار، 7- معجم علوم المياه، 8- معجم المعلوماتية، 9- معجم الهندسة الميكانيكية.

- مؤتمر التعريب العاشر دمشق 20- 2002/7/25. درس وأقرّ مشاريع المعاجم الموحدة التالية: 1- معجم تقانات الأغذية، 2- معجم علم الوراثة 3- معجم الحرب الالكترونية، 4- معجم الطبّ البيطريّ، 5- معجم الصيدلة).
طباعة معاجم المصطلحات الموحدة: ذكرنا سابقاً أنّ المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قرّرت دمج المعاجم التي تتناول مصطلحات موضوع معين سواء كان من موضوعات التعليم العامّ أو المهني أو العالي، في معجم واحد على أساس موضوعي. وهكذا نشرت المنظّمة ثلاثين معجماً، تمت طباعتها في تونس أو المغرب، في التسعينيات من القرن الماضي على الأغلب. والجدول الآتي يبيّن هذه المعاجم وعدد مصطلحات كلّ واحد منها:

رقم المعجم	اسم المعجم	مكان وتاريخ الطبع	عدد المصطلحات
1	المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (الطبعة الثانية)	المغرب- 2002	1744
2	المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامة والنوية.	تونس- 1989	6315
3	المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك	تونس- 1990	4066
4	المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى	تونس - 1992	846
5	المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء	تونس - 1992	4532

2146	- تونس 1992	المعجم الموحد لمصطلحات الصحة وجسم الإنسان	6
3024	- تونس 1993	المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ	7
6596	- تونس 1993	المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء	8
2700	- تونس 1994	المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافيا	9
8846	- تونس 1995	المعجم الموحد لمصطلحات التجارة والمحاسبة	10
1180	- تونس 1996	المعجم الموحد لمصطلحات الطاقات المتجددة	11
2838	- تونس 1996	المعجم الموحد للمصطلحات المهنية والتقنية: الجزء الأول: طباعة- كهرباء	12
3734	- تونس 1996	الجزء الثاني: بناء- نجارة	
4344	- تونس 1997	المعجم الموحد لمصطلحات العلوم الإنسانية	13
1588	- تونس 1996	المعجم الموحد لمصطلحات القانون	14
3121	- تونس 1996	المعجم الموحد لمصطلحات السياحة	15
1962	- تونس 1996	المعجم الموحد لمصطلحات الزلازل	16
4623	- المغرب 2000	المعجم الموحد لمصطلحات الجيولوجيا	17

2039	المغرب 2000	المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد	18
6089	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات النفط (البترول)	19
1747	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات البيئة	20
2828	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات الهندسة الميكانيكية	21
1314	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات التقنيات التربوية	22
3428	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات الإعلام	23
1524	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات الفنون التشكيلية	24
2031	المغرب- 1999	المعجم الموحد لمصطلحات الأرصاد الجوية	25
2204	المغرب- 2000	المعجم الموحد لمصطلحات المياه	26
3210	المغرب- 2000	المعجم الموحد لمصطلحات المعلوماتية	27
1196	المغرب- 2000	المعجم الموحد لمصطلحات الاستشعار عن بعد	28
3913	المغرب- 2000	المعجم الموحد لمصطلحات علوم البحار	29
1021	المغرب- 2004	المعجم الموحد لمصطلحات الحرب الإلكترونية	30
2683	المغرب- 2004	المعجم الموحد لمصطلحات تقانات الأغذية	31

رصد المصطلحات الجديدة: بعد سنة 1985 حصلت القناعة لدى اللجنة الاستشارية لمكتب تنسيق التعريب أنّ المصطلحات العربية الموحدة كافية لتعريب العليم العامّ (الابتدائي والثانوي) بل حتى تعريب الموضوعات العلمية في التعليم العالي، ولهذا أوصت هذه اللجنة أن يتحوّل المكتب إلى رصد المفاهيم العلمية والتقنيّة الجديدة، وتحديد المصطلحات العربية الموحدة التي تعبّر عنها. ولهذا نجد أنّ المكتب، بعد سنة 1990، يعمل على توحيد مصطلحات موضوعات عامّة مثل السياحة، والزلازل، والطاقت المتجدّدة، والبيئة، والفنون التشكيلية والإعلام، والاستشعار عن بُعد، والأرصاد الجوية.

توحيد منهجيات وضع المصطلحات: بمبادرة من وزير التربية الوطنية المغربي الدكتور عزّ الدين العراقي (أستاذ الطب وخبير غير متفرغ في مكتب تنسيق التعريب سابقاً والوزير الأوّل المغربي ثم الأمين العامّ لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ لاحقاً، تقرّر أن يعقد مكتب تنسيق التعريب ندوةً لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة باللغة العربية، لكي يسهّل توحيد المصطلحات التي تضعها المجامع اللغويّة والعلميّة العربية عندما يكون وضعها حسب منهجيّة واحدة. فكُلّف المكتب بجمع منهجيات وضع المصطلحات الصادرة من المجامع العربية، وتنسيقها في ورقة عمل لعرضها على الندوة التي عُقدت في المكتب بالرباط في المدة من 18 - 20 شباط/فبراير 1981. وقد اتّخذت هذه الندوة التي شاركت فيها المجامع اللغويّة والعلميّة العربية ووزارات التربية والتعليم وعدد من الجامعات العربية التوصيات التالية:

أ- المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلميّة ووضعها:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ، ولا يُشرط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلميّ.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

4 - استقراء وإحياء التراث العربيّ، خاصّةً ما استُعمل أو استقرّ منه من مصطلحات علميّة عربيّة صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

5- مساندة المنهج الدوليّ في اختيار المصطلحات العلمية:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربيّة والعالميّة لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشريّ الدوليّ لتصنيف المصطلحات حسب أصولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كلّ حقل.

د- اشتراك المختصّين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتّصال الدائم بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغويّة في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضليّة طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربيّة الفصيحة المتواترة عن الكلمات المعرّبة.

8- تجنّب الكلمات العاميّة إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربيّة عديدة وأن يُشار إلى عاميّتها بأن توضع بين قوسين مثلاً.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنُّب النافر والمحذور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتِّفاق المصطلح العربيِّ مع المدلول العلمي الأجنبيِّ، دون تقيُّد بالدلالة اللفظيَّة للمصطلح الأجنبيِّ.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، يُفضَّل اللفظة التي يوحى جذرها بالمفهوم الأصليِّ بصفة أوضح.

14- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلميِّ بالمعنى الشائع لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلميَّة الدقيقة لكلِّ واحدٍ منها، وانتقاء اللفظ العلميِّ الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تُجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتُعالج كلها مجموعةً واحدةً.

16- مراعاة ما اتَّفق المختصُّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علميَّة خاصَّة بهم، معرِّبة أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة وخاصَّة المصطلحات ذات الصيغة العالميَّة كالألفاظ ذات الأصل اليونانيِّ أو اللاتينيِّ أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيميائيَّة.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبيَّة، يُراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهَّل نطقه في رسم الألفاظ المعرِّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبيَّة.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً.

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربياً، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتُستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصح.

هـ- ضبط المصطلحات عامّة والمعرب خاصةً بالشكل، حرصاً على صحّة نطقه ودقّة أدائه.

وبمبادرة من الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، عقد مكتب تنسيق التعريب بالتعاون مع المجمع الأردني وفي رحابه في عمّان في المدة من 6- 9 أيلول/سبتمبر 1993، ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سُبُل نشر المصطلح الموحد وإشاعته. وجاءت هذه الندوة بشروح وتوضيحات لتوصيات ندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة"، ولخصت مواصفات المصطلح الموحد بأربعة عناصر هي:

أ- الاطراد والشيوع،

ب- يُسر التداول (قلّة حروف الكلمة الواحدة)

ج- الملائمة (تفرّع المصطلح إلى ميادين مختلفة)

د- التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح)

وقد بلورت هذه الندوة منهجية مكتب تنسيق التعريب في تنسيق

المصطلحات التي تضعها المجامع اللغوية وتوحيدها.

أسباب ازدواجية المصطلح العلمي العربي:

لقد تأكّد للباحث أنّ جميع المجامع العربية تتبّع منهجيات علمية رصينة متقاربة، وتأخذ بآخر ما توصل إليه علم المصطلح. لكنّ الازدواجية في المصطلح العلمي العربي ناتجة من عوامل لا علاقة لها بالمنهجية مباشرة، وإنّما يمكن ردها إلى مشكلات لغوية ومشكلات تنظيمية خلاصتها ما يلي:

أولاً، المشكلات اللغويّة:

أ- المشكلات الناتجة عن اللغة العربيّة:

1- الازدواجية بين الفصحى والعاميّة

2- تعدّد اللهجات الفصيحة

3- ثراء العربيّة بالمترادفات

ب- المشكلات الناتجة عن لغة المصدر:

1- تعدّد مصادر المصطلحات التقنيّة

2- ازدواجية المصطلح في اللغة المصدر

3- الترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر

ثانياً، المشكلات التنظيميّة:

أ- تعدّد واضعي المصطلحات في الوطن العربيّ

ب- إغفال التراث العلميّ العربيّ عند وضع المصطلحات الجديدة

ج- عدم اختبار قبول المصطلحات الجديدة بسبب عدم استعمالها.⁽²⁾

انتقادات موجهة إلى مكتب تسيق التعريب: وُجّهت إلى عمل المكتب عدة

انتقادات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً، من حيث المبدأ، لا يملك المكتب أيّة سلطة إلزام فعليّة على الجهات

التي تستعمل المصطلحات في الأقطار العربيّة. فالمكتب يقوم بعملية تسيق

المصطلحات وتوحيدها، ولكنّ الأقطار العربيّة تستمر في استعمال مصطلحات

تختلف عن المصطلحات الموحّدة، ما يؤدي إلى استمرار ظاهرة ازدواجيّة المصطلح

العربيّ وتفاقمها، والمكتب لا سلطة له على الإطلاق لوضع حدّ لتلك الظاهرة.

وهكذا تبقى المقابلات العربيّة الموحّدة مجرد مؤلّدات، ولا تصبح مصطلحات

حتىّ تستعمل فعلاً ويكتب لها القبول والشيوع.

ومن ناحية أخرى، فإن توحيد المصطلحات الإدارية (مثلاً: الأمير، الوالي/

العامل، المحافظ، المتصرّف، الخ.) والنقديّة (مثلاً: الفلس، القرش، الهللة

السنتيم، الخ.) لا يمكن توحيدها إلا إذا توحدت البلاد العربية وأصبح لها نظام نقديّ واحدٌ ومصرفٌ مركزيٌّ واحدٌ. فعندما توحدت الأقطار الأوربيّة وأصبح لها نظام نقديّ واحدٌ وبنكٌ مركزيٌّ واحدٌ، حلّت عملة اليورو محل الفرنك الفرنسيّ، والمارك الألمانيّ والليرة الإيطاليّة والبيزيتا الإسبانيّة، الخ.

ويرى هذا الفريق من النقاد أنّ توحيد المصطلحات يتمُّ بوصفه نتيجة تلقائيّة لوحدة الأمة. وما دامت الأمة متفرقة في أقطار مختلفة ذات حدود تمنع حرية تنقل الأفراد والأموال والكلمات، فإن المصطلحات تبقى مختلفة.

ثانياً، من حيث النوعية، نبّه فريق آخر من النقاد إلى أنّ المعاجم التي يُصدرها المكتب ليست معاجم في حقيقة الأمر، وإنما مجرد مسارد لمصطلحات أجنبيّة مع مقابلاتها العربيّة، فمعاجم المكتب لا تشتمل على تعريفات للمفاهيم. ولا يستطيع الدارس أن يستوعب دلالة المصطلح حقاً، ما لم يطلع على كونه المفهوم الذي يعبر عنه وخصائصه الجوهرية والعرضية وعلاقته بالمفاهيم المجاورة في المنظومة المفهوميّة.

ثالثاً، من حيث الكمية، أشار فريق ثالث من النقاد إلى أنّ المكتب لا يُصدر من كلّ معجمٍ من معاجمه سوى ألف أو ألفي نسخة، وهي -إذا ما ورّعت بصورة جيدة جداً- لا تكفي لسدّ حاجة مستعملي المصطلحات في الوطن العربيّ ولا تصل إلى المدارس والمكتبات والمؤسّسات العلميّة والثقافية والإعلامية. وهكذا تبقى أغلبية مستعملي المصطلحات بعيدة عن عمل المكتب ومنجزاته.

رابعاً، من حيث العاملين، نبّه فريق آخر من النقاد إلى أنّ عدد العاملين في المكتب محدود، لا يتجاوز أحد عشر موظفاً، ليس بينهم سوى اثنان أو ثلاثة من ذوي الاختصاص. وهذا العدد لا يكفي لتنفيذ المهام الضخمة الملقاة على عاتق المكتب.

إن المكتب ولجنته الاستشارية المؤلّفة من شخصيات علميّة بارزة من عدد من الأقطار العربيّة تختارهم المنظّمة العربيّة للتربية والعلوم والثقافة، كانا على علم بهذه الانتقادات المخلصة الوجيهة. ونظرا إليها على الوجه التالي:

أولاً، من حيث المبدأ، صحيح أنَّ المكتب لا سلطة له على مستعملي المصطلحات، فهو مؤسسة علمية وليست سياسية. ولكنّه يؤمن بأن المصطلح الجيد هو الذي يفرض نفسه في الاستعمال والشيوع. ولهذا يحرص المكتب على أن يعضد عمله بأفضل الخبرات العلمية العربيّة، ويعرض مشاريعه المعجمية على أفضل المؤسسات العلمية العربيّة المختصة، ويسترشد بملاحظاتها في تنسيق مشاريع المعاجم الموحّدة التي تُعرض على مؤتمرات التعريب.

ثانياً، من حيث النوعية، صحيح أن معاجم المكتب تخلو من التعريفات لأن عمل المكتب عند تأسيسه كان ينطبع بطابع الاستعجال لانجاز تعريب الإدارة والتعليم بأسرع وقت ممكن. وكانت معاجمه في بداية الأمر موجّهة للمختصين الذين يعرفون المصطلح الأجنبي ويستوعبون مفهومه وتعريفه ولكنهم يجهلون مقابله العربيّ. فكان المكتب يُمدّهم بهذا المقابل فقط.

بيد أن المكتب، وبعد أن أصدر مجموعة معاجمه شبه الكاملة، وبناء على توصيات مؤتمرات التعريب والمجلس العلمي الاستشاريّ للمكتب، أخذ بمراجعة تلك المعاجم واحداً واحداً في ضوء ما توصل إليه من ملاحظات حول المصطلحات، وبإضافة ما استجدّ من مصطلحات في الميدان العلميّ، وحرص على إتباع كلّ مصطلح بتعريف وافٍ، وهذا ما حصل لـ "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" الذي صدرت طبعته الأولى عن مطبعة المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم في تونس سنة 1989 بدون تعريفات. ثمّ خضع هذا المعجم للمراجعة فأضيفت التعريفات إلى المصطلحات فصدرت طبعته الثانية عن المكتب سنة 2002.

ويلاحظ هذا التوجّه الجديد في جميع مشروعات المعاجم الموحّدة التي قدّمها المكتب إلى مؤتمر التعريب الحادي عشر بعَمّان.

ثالثاً، من حيث الكمية، حاول المكتب أن يوصل المصطلحات الموحّدة إلى أكثر المؤسسات المعنية، ضمن الإمكانيات الماديّة والبشريّة المتوافرة له.

فقرّر الاستفادة من تقنيّات المعلومات والاتصال الحديثة في عمله وتيسير منجزاته للباحثين والمستفيدين، واتبع طرائق متعددة في سبيل ذلك:

أ- **بنك المصطلحات:** دعا المكتب، في أواخر السبعينيّات من القرن العشرين، إلى إنشاء بنك المصطلحات المركزيّ في الوطن العربي، لتنظيم العمل المصطلحي وتيسيره والإسراع في إنجازه⁽³⁾. ولكن استخدام الحاسوب في خزن المصطلحات ومعالجتها لم يبدأ في المكتب إلا في أواسط التسعينيّات. وهكذا شرع المكتب في النشر الإلكترونيّ، و تسجيل مصطلحاته الموحّدة على أقراص مدمجة.

ب- **الشابكة (الانترنت):** واغتمت المكتب انطلاق الشابكة الدولية (الانترنت) بوصفها وسيلة لتوفير المعلومات ونشرها بسرعة على نطاق واسع فأسس موقعاً له على الشابكة عنوانه: www.arabization.org.ma ويستطيع الباحث أن يطّلع فيه على المصطلحات الموحدة معجماً معجماً، أو مصطلحاً مصطلحاً، بوضع المصطلح الأجنبي الإنجليزي أو الفرنسي في خانة السؤال للحصول على المقابل العربيّ، أو بالعكس. كما يستطيع الباحث أن يبعث بأسئلته إلى المكتب بالبريد الإلكترونيّ وعنوان المكتب هو: [bca@ arabization.org.ma](mailto:bca@arabization.org.ma)

ج- **النشر التجاري:** يستطلع المكتب حالياً إمكان اللجوء إلى النشر التجاريّ، الورقيّ والإلكترونيّ، بحيث تقوم مؤسّسة تجارية ذات خبرة في نشر المعاجم وتوزيعها، بإعادة طباعة المعاجم الموحّدة وتوزيعها على نطاق واسع.

المرصد العربي للمصطلحات:

ومع بداية السنة الحالية، وبمبادرة من مدير مكتب تنسيق التعريب انتقل المكتب إلى مرحلة جديدة من رصد المصطلحات، هدفها إنشاء "المرصد اللغوي العربي للمصطلحات" من أجل التوسع على مستويين، على مستوى الراصد وعلى مستوى المرصود. فعلى المستوى الأوّل يرمي المكتب إلى تعاون بين جميع المؤسّسات العربية المعنية باللغة عموماً والمصطلحات خصوصاً. وعلى

مستوى المرصود، لا يقتصر المرصد على رصد المصطلحات فقط، وإنما رصد جميع المؤسسات والآليات والأدوات والأبحاث المتعلقة بالمصطلحات.

ولهذا الغرض عقد المكتب بتعاون مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية وفي رحابها، ندوةً حول الموضوع في طرابلس يومي 7 و8 يوليو 2008 قُدمت فيها بحوث ودراسات، وخلصت إلى توصيات أهمّها ما يأتي:

"إنشاء مرصد لغويّ عربيّ للمصطلحات العلميّة والتقنيّة والتقانيّة ولألفاظ الحضارة ولأوضاع اللغة العربيّة عامّة، يكون من مهامه:

- أ- الرصد التشاركي للمولّدات المصطلحيّة والمعجميّة.
- ب- الرصد البليوغرافيّ الشامل للدراسات والبحوث والمنهجيات والقرارات والتوصيات المصطلحيّة والمعجميّة والتشريعات والقوانين ذات الصلة باللغة العربيّة واللغات الأخرى.
- د- الرصد الشامل للمؤسّسات والعاملين في مجال المصطلحات والمعاجم تنظيراً وتطبيقاً، وللمشاريع الجارية.
- هـ- الرصد الشامل لأوضاع العربيّة في كلّ الأقطار العربيّة وفي مختلف المجالات وبخاصّة في المجال التربويّ والتعليميّ بمختلف مستوياته.
- و- رصد التجارب الأجنبيّة الرائدة في مجال النهوض باللغات القوميّة.
- ز- إنشاء قواعد محوسبة لكلّ بيانات المرصد وانجازاته، وبناء موقع لها على الشبكة (الانترنت)."⁽⁴⁾

ومما يلفت الانتباه أن تقرير هذه الندوة الختامي يدعو في فقرته الأولى لا إلى رصد المولّدات المصطلحية وحسب، وإنما إلى رصد المولّدات المعجمية كذلك. وتعني المولّدات المعجمية ما يطرأ من جديد في مجال الألفاظ العامة في اللغة، أي ما يأتي:

- 1- ظهور ألفاظ جديدة في اللغة من خلال التوليد الصوتيّ، أو التوليد النحويّ أي الاشتقاق (بما فيه الاشتقاق العام والتركيب والنحت والإبدال)، أو الاقتراض اللغويّ سواء أكان اللفظ المقترض معرباً أو دخيلاً.

2- ظهور معانٍ جديدة لألفاظ موجودة في اللغة من خلال التوليد الدلالي أي المجاز.

3- ظهور استعمالات جديدة لألفاظ موجودة في اللغة من خلال دخولها في علاقات جديدة مع ألفاظ أخرى بحيث تكوّن تعابير اصطلاحية أو سياقية لها دلالات جديدة.

4- موت أو سبات ألفاظ كانت موجودة في اللغة.

5- موت أو سبات معان موجودة لبعض الألفاظ.

وبعبارة أخرى، فإنّ الرصد اللغوي الذي سيضطلع به مكتب تسييق التعريب في المرحلة المقبلة يتناول التطوّر اللغويّ الذي يطرأ على اللغة العربيّة. ورصد التطور اللغويّ هو لازمة من لوازم تصنيف المعجم التاريخيّ للغة العربيّة. ومعروف أنّ اتّحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية قد تبنى مشروع "المعجم التاريخي للغة العربيّة". وهكذا سيكون المكتبُ عوناً لاتّحاد المجامع في مشروعه القيم.

إنّ هذا النوع من الرصد اللغوي الذي تعدى الرصد المصطلحيّ والمعجميّ إلى رصد أوضاع اللغة العربيّة عامّة، لا يمكن أن تقوم به مؤسّسة واحدة. ولهذا لأبّد من تعاون عربيّ تتضافر فيه جهود جميع المؤسّسات العاملة في مجالات اللغة العربيّة وتنميتها، مثل: المجامع اللغويّة والعلميّة واتّحادها، وبنوك المصطلحات العربيّة، وبنوك المصطلحات الأجنبيّة التي تضمّ مصطلحات عربيّة، ووزارات التربية والتعليم، والجامعات والمعاهد العليا، ودور النشر العربيّة، وغيرها من المؤسّسات الثقافية. لابد من إيجاد شبكة تتعاون في هذا الرصد اللغويّ ويكون مكتب تسييق التعريب وبقية المؤسّسات التي تملك المتطلبات التقنيّة مركزاً لتجميع المعلومات وتوثيقها ونشرها واستثمارها.

ويتطلب إنشاء المرصد العربيّ للمصطلحات تسييقاً إدارياً وتقنياً بين الأطراف المشاركة فيه، وأهم أوجه هذا التسييق ما يأتي:

أ- اعتماد تصنيف مصطلحي موحد: لتيسير خزن المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها. ولعلّ التصنيف الذي وضعه مركز المعلومات المصطلحية (الانفوترم) في فيينا واعتمده اليونسكو هو التصنيف المناسب.

ب- اعتماد مواصفات مصطلحية موحدة: من أجل تيسير خزن المصطلحات التي ترصدها المؤسسات المشاركة في المرصد العربي للمصطلحات وتبادلها عربياً ودولياً بسهولة. ويمكن اعتماد معايير منظمة التقييس الدوليّة في جونيف (الإيزو)، خاصة توصيات اللجنة التقنيّة رقم 37 في هذه المنظّمة. التي ترجمتها مجلة "اللسان العربي" ونشرتها. وتتناول هذه التوصيات مبادئ العمل المصطلحيّ وطرائقه وقواعد تمثيل اللغات، والرموز المعجمية، والأعراف الطباعيّة، والتقييس المصطلحيّ. وغير ذلك.

ج- اعتماد استمارة تخزين موحدة (الاستمارة العربية)، بحيث تشمل هذه الاستمارة على المعايير النوعيّة الواجب توافرها في كلّ مصطلح يُخزن في أيّ بنك من بنوك المصطلحات المتعاونة، مثل رمز أو رقم المصطلح، ورمز أو رقم المفهوم، ورمز أو رقم المجال العلميّ، ومرتبة صلاحية المصطلح، ومرادفاته، إلخ. هذه هي أهمّ المتطلّبات التقنيّة للتعاون في إنشاء مرصد لغويّ عربيّ تشارك فيه وتستفيد منه جميع المؤسّسات اللغويّة والعلميّة في الوطن العربيّ.

الخلاصة: نستخلص مما عرضناه، أن مكتب تنسيق التعريب مؤسّسة عروبيّة تسعى إلى الحفاظ على وحدة اللغة العربيّ عموماً، ووحدة المصطلح العلميّ العربيّ خصوصاً، بوصف اللغة العربيّة المقومّ الثقايفي المشترك بين الأقطار العربيّة والناقل لتراثها. وقد تولى هذا المكتب عملية الرصد اللغوي التي مرت بمراحل متعدّدة يمكن تلخيصها على الوجه التالي:

1- رصد المصطلحات العلميّة والتقنيّة المستعملة في التعليم العامّ (الابتدائي والثانوي).

2- رصد المصطلحات العلميّة والتقنيّة المستعملة في المهنيّ والتقنيّ.

- 3- رصد المصطلحات العلميّة والتقنيّة المستعملة في التعليم العالي.
- 4- رصد المصطلحات العلميّة والتقنيّة العامّة والمتخصّصة.
- 5- الرصد اللغوي (في المرحلة المقبلة)، ويشتمل على:
 - أ- رصد المولّدات المصطلحيّة الجديدة.
 - ب- رصد المولّدات المعجمية الجديدة.
 - ج- رصد المؤسسات اللغويّة والمصطلحيّة، ومشروعاتها، والعاملين فيها.
 - د- رصد أوضاع اللغة العربيّة بوجه عامّ.

الهوامش:

-
- 1- للتفاصيل انظر: محمد أفسحي، "مكتب تنسيق التعريب: الجهود والمنجزات" في مجلة "اللسان العربي"، العدد 34 (1990) ص 189-256.
 - 2- للتفاصيل انظر: علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008) ص 191-258.
 - 3 - علي القاسمي، "بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي" في مجلة "اللسان العربي" (1979)، ص 19.
 - 4 - التقرير الختامي للندوة العلمية العربية للمرصد اللغوي للمصطلحات، طرابلس، ليبيا، 7-2008/7/8.